

## ثانياً: الإدراكات

### ١ - ظهور الكثرة في الإدراك:

يقول العلامة الطباطبائي: «إذا أردنا الإلمام بكيفية التكثر والتنوع الحاصل في العلوم والإدراكات، فلا بدّ أن ننعطف نحو الأصل فندرس الإدراكات والعلوم الحضورية، لأن جميع الأغصان تعود في النهاية إلى هذا الجذر وتستمد منه أصل الوجود؛ فالعلم الحضورى بواسطة سلب منشأية الآثار عنه هو الذي يتبدل إلى علم حصولي»<sup>(١)</sup>.

وبعبارة أخرى، لما كان كل علم وإدراك مفروض يتمتع بخاصة الكشف عن الخارج وهو صورته، فلا بدّ أن يكون متمتعاً بعلاقة الانطباق على خارجه وأن لا يكون منشأً للآثار، وهذا يلزم عنه أن يكون منتهى الأمور إلى واقع هو منشأً للآثار التي ينطبق عليه ذلك العلم، أي أننا مدركون لذلك الواقع بالعلم الحضورى، ثم ندركه بالعلم الحصولي حيث يؤخذ منه إمّا بلا واسطة (هو نفس المعلوم حضوراً مع سلب منشأية الآثار) وإمّا بواسطة تقوم به القوّة المدركة فيه، ومصادق هذا تارة المدركات المحسوسة الموجودة بحقيقتها في الحس والتي تظفر بها القوة المدركة هناك، وتارة المدركات غير المحسوسة<sup>(٢)</sup>.

(١) أسس الفلسفة، ج٢، ص٥٢، م.م.

(٢) أسس الفلسفة، م.م، ج٢، ص٥٢، م.ن.

وعليه، فإن العلوم الحضورية هي الأصل والتي ترجع إليها سائر المعارف الأخرى.

ويقسم العلامة الطباطبائي العلم الحضورى إلى أربعة أقسام عامة<sup>(١)</sup>، والتي ينتج عنها التكثر والتنوع في العلوم والإدراكات، وهي:

أ - علم النفس بذاتها، وعلمها بأفعالها في إطار وجودها وآثارها، وعلمها بقواها ووسائلها التي تستخدمها في تحقيق أفعالها، والعلم بالخواص المادية للواقعيات المادية الخارجية التي تتصل بالنفس عن طريق الحواس والقوى الحساسة، كالأثر الذي تتركه الرؤية في الشبكية، فتنقله الأعصاب بخواص، وتهيئه من خلال الصور الجزئية للواقع ليتحوّل إلى علم حصولي بواسطة قوة الخيال التي يسميها بـ (القوة المبدلة للعلم الحضورى إلى علم حصولي)؛ وهذا هو التكثر الأول الحاصل بحضور المعلوم بنفسه أو بصورته عند النفس<sup>(٢)</sup>.

ب - ثم إن العلم الحصولي ينقسم إلى تصورات وتصديقات، والتصديق هو التصور الذي يتبعه حكم النفس وإذعانها سلباً أو إيجاباً، وهذا التكثر الثاني<sup>(٣)</sup>.

ج - ثم إن التصورات تنقسم إلى ماهيات وإعتبارات، والماهيات هي مفاهيم حقيقية تحكي عن الواقع الخارجى، وأما الاعتبارات فهي مفاهيم غير حقيقية، لأنها تحكي عن أمر ذهني وإن كان له لون من ألوان الحكاية عما في الخارج كالحكم، ومن خلال المفاهيم الماهوية

(١) م.ن، م.م، ج١، ص٢١٦ وما بعدها.

(٢) م.ن، ج٢، ص٤٣ - ٦٢، وانظر بداية الحكمة، ص١٧٣ - ١٧٦، م.م.

(٣) م.ن، ج٢، ص٦٧ - ٧٥، انظر أيضاً: نظرية المعرفة عند الشيرازي، محمد علي شقير، بيروت: دار الهادي، ط١، ٢٠٠١م، ص٨٨ وما بعدها.

نتمكن من معرفة كنه الأشياء، لا أشباحها. وهذا التكثر الثالث في الإدراك هو الحقيقة والاعتبار<sup>(١)</sup>.

د - ثم إنه من خلال البساطة والتركيب بين الماهيات، وكذلك بين الاعتباريات تحصل ألوان أخرى من الكثرة في الإدراكات التصورية لم تكن موجودة من قبل؛ إذ إن المفاهيم الاعتبارية هي في الحقيقة مفاهيم إنتزاعية يحصلها الذهن ثانياً بعد تعقله للمحسوسات والمفاهيم الخاصة، ولذا تسمى مفاهيم ومعقولات ثانية، وهي على قسمين: فلسفية كالوجود والعدم والوحدة والكثرة والوجوب والإمكان، ومنطقية كالكلي والجزئي والجنس والفصل وسائر الكليات الخمس المنطقية. هذا كله في التصورات، وأما التصديقات فإن بينها علاقة شبيهة بالتوالد المادي بحيث إن كل تصديق جديد ينتهي إلى معلوم تصديقي سابق، وهذا السابق؛ إما أن يكون بحسب نفسه بديهياً أو ينتهي إلى بديهي، لضرورة وقوف سلسلة التصديقات عند حد يقيني وإلا لم يحصل التصديق، وهذا يعني أن انقسام المدركات التصديقية إلى البديهي والنظري سبب لكثرة جديدة، هي الكثرة الأخيرة من الأقسام العامة للعلم<sup>(٢)</sup>.

وهناك جملة من الانقسامات الثانوية للعلم وهي متعددة بتعدد حيثيات الانقسام، نذكرها باختصار:

أ - فمن حيثية الاحتياج إلى إكتساب ونظر، ينقسم العلم إلى

(١) أسس الفلسفة، ج٢، ص ٧٧ - ١١٨، انظر تعليقة مرتضى مطهري على الموضوع.

(٢) أسس الفلسفة، م.م، ج٢، ص ٤٣ حتى ١٦٩، وراجع تعليقة مرتضى مطهري ص ٤٣ - ٥٢، انظر أيضاً: نظرية المعرفة والإدراكات الاعتبارية، ص ١٠٨، م.م، انظر أيضاً بداية الحكمة، ص ١٧٣ - ١٨٦، م.م.

البديهي والنظري. والبديهي هو لا يحتاج في حصوله إلى اكتساب ونظر، ويسمى أيضاً (الضروري، كتصور مفهوم الوجود والشيء والوحدة والتصديق بأن الكل أعظم من جزئه وهكذا...).

والبديهيّات على ستة أقسام هي: المحسوسات، المتواترات، التجريبيات، الفطريات، الوجدانيات، الأوليات، وهذه الأخيرة هي القضايا التي يكفي للتصديق بها تصور الموضوع والمحمول وأولى الأوليات (إمتناع وإجتماع وإرتفاع النقيضين).

وأما النظري ويسمى أيضاً (الكسبي)، فهو يحتاج في تصوره أو التصديق به إلى اكتساب ونظر كتصور ماهية الإنسان، والتصديق بأن مجموع زوايا المثلث يساوي مجموع زاويتين قائمتين<sup>(١)</sup>.

ب - كما وينقسم العلم الحصولي من حيثية أخرى إلى تصور وتصديق، فالتصور هو الصورة الذهنية الحاصلة مع معلوم واحد بدون إيجاب أو سلب كالعلم بالإنسان.

والتصديق هو هذه الصورة الذهنية التي معها إيجاب أو سلب كالقضايا الحملية والشرطية<sup>(٢)</sup>.

ج - ومن حيثية سعة إنطباقه على الخارج، فيقسم العلم إلى كلي وجزئي، فالكلي ما لا يمنع العقل من فرض صدقه على كثيرين، كتعقلنا لمفهوم الإنسان.

(١) الطباطبائي، محمد حسين، نهاية الحكمة، مؤسسة في طريق الحق، ط١، ١٩٨٤م، ج٢، ص ١٨٠ - ١٨٥، وانظر أسس الفلسفة، م.س، ج٢، ص ١١٩ - ١٤٣.

(٢) نهاية الحكمة، ج٢، ص ١٧٧ - ١٧٩، م.م، انظر أيضاً أسس الفلسفة، ج٢، ص ٩٤ - ٩٦، م.م، وانظر بداية الحكمة، ص ١٨١ - ١٨٣، م.م.

والجزئي ما يمتنع العقل من تجويز صديقه على كثيرين، كعلمنا بزيد الحاضر أمأنا، الذي هو علم حسّي<sup>(١)</sup>.

وهناك معنى آخر للكلّي والجزئي؛ فالكلّي هو العلم الذي لا يتغير بتغير المعلوم الخارجي لأنه مستقل عن الخارج وتقلباته، فالإنسان حينما يتصور البناء الذي سيبنه فإنه يبقى على حاله سواء قبل البناء أو أثناءه أو بعده، ويسمى (علم ما قبل الكثرة)، والجزئي هو العلم الذي يتغير بتغير المعلوم الخارجي ويسمى (علم ما بعد الكثرة) كعلمنا بحركة زيد حينما نشاهده يتحرك ما دام يتحرك<sup>(٢)</sup>.

د - وينقسم العلم الحسولي من حيثية أخرى إلى حقيقي وإعتباري، فالحقيقي هو المفهوم الذي يوجد تارة بوجود خارجي تترتب عليه آثاره، وتارة بوجود ذهني (أي بماهيته) فلا تترتب عليه آثاره. والإعتباري ما كان بخلاف ذلك<sup>(٣)</sup>، وسنتناوله بالتفصيل في فقرة (الإدراكات الإعتبارية) لأهميته الخاصة، ولكون العلامة الطباطبائي تميز بدراسة هذا الموضوع بشكل جديد وغير مسبوق.

وهناك تقسيمات أخرى للعلم نقلها العلامة الطباطبائي عن صدر الدين الشيرازي في أسفاره منها:

أ - انقسام العلم إلى ما هو واجب الوجود بذاته، كعلمه تعالى بذاته والذي هو عين ذاته بلا ماهية، وإلى ممكن الوجود بذاته كعلمنا وعلم سائر المخلوقات.

(١) نهاية الحكمة، ج ٢، ص ١٦٤ - ١٦٨، م. ن.

(٢) نهاية الحكمة، ج ٢، ص ١٦٩ - ١٧٠، م. ن.

(٣) نهاية الحكمة، ج ٢، ص ١٨٦ - ١٩٠، م. ن، انظر أيضاً: بداية الحكمة، ص ١٨٦

- ١٨٧، م. س.

ب - انقسام العلم إلى علم جوهري كعلم الجواهر العقلية بذواتها، وعرضي وهو جميع العلوم الحسولية المكتسبة باعتبار قيامها في الذهن كما هو المشهور.

ج - انقسام العلم إلى ما هو فعلي كعلم الباري تعالى بغيره وعلم العلل بمعلولاتها، وإلى ما هو علم إنفعالي كعلمنا بالأشياء الحاصلة بالإنفعال، حيث ترسم الصورة الحادثة في النفس، وإلى ما هو ليس بفعلي ولا إنفعالي كعلم النفس بذاتها وما لا يغيب عنها من أفعالها وقواها<sup>(١)</sup>.



## ٢ - الإدراكات الاعتبارية:

قبل الشروع في دراسة هذه الإدراكات، نجد أنه من اللازم التمهيد لذلك بشرح فرادة هذا البحث وأهميته كتوطئة ضرورية لفهم هذا الموضوع بشكلٍ مختصر قدر الإمكان.

### فرادة البحث:

يعتقد العلامة الطباطبائي أن بحث الإدراكات الاعتبارية هو باب جديد في المعرفة لم يتعرض له السابقون من أعلام الفلسفة الإسلامية على الأقل، على رغم الجهود الكبيرة التي بذلوها للوصول إلى الحقائق؛ ومن ثم، فإنه يرى أن ما كتبه حول هذا الموضوع هو تأسيس ضمّنه الأفكار الرئيسية المهمة، دون أن ينسى الإشارة إلى المنهج الذي اعتمده في بحثه، وهو المنهج العقلي القائم على البرهان ما أمكن

(١) نهاية الحكمة، ج ٢، ص ٢٠٢ - ٢٠٣، م.م.

ذلك؛ على أنه سيصرح فيما بعد بعدم إمكانية إقامة البرهان في الإعتباريات لأن مورده الحقائق فقط، وهو يقول بهذا الصدد: «وإنّا لسنا ننسى مساعي السلف من عظماء معلمينا وقدمائنا الأقدمين وجهدهم في جنب الحقائق، فقد بلغوا ما بلغوا، واهتدوا وهدوا السبيل، شكر الله مساعيهم الجميلة، لكننا لم نرث منهم كلاماً خاصاً بهذا الباب، فرأينا وضع ما يهم وضعه من الكلام الخاص به، ولم نركن فيما وضعنا من بيان إلاّ إلى البرهان الصريح فيما يمكن فيه ذلك، وإلى التوهم المجرد في غيره، هذا وأن الأمر خطير والزاد يسير والله المستعان»<sup>(١)</sup>.

ومقصوده من الوهم المجرد، تلك القوة، عند الإنسان التي تأخذ وتتحول من أمر حقيقي إلى أمرٍ إعتباري ملازم ومقارن له، لا حدّ له ولا رسم ولا برهان عليه في حد نفسه<sup>(٢)</sup>.

وقد وافقه على ذلك العديد من المشتغلين بالفلسفة الإسلامية من تلامذته المبرزين، ومنهم مرتضى مطهري الذي أكد على إبتكارية هذا البحث، حيث يقول معلقاً وموضحاً موضوع المقالة السادسة من مقالات الطباطبائي في كتابه (أسس الفلسفة والمذهب الواقعي): «أما المقالة السادسة فهي تتناول موضوعاً فلسفياً جديداً لم يسبق إليه، وحسب ما وصل إليه علمنا؛ فإن هذا الموضوع يطرح للدراسة لأول مرة

(١) الطباطبائي، محمد حسين، مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، تحقيق صباح الربيعي، قم: مكتبة فدك، ط١، ٢٠٠٧م، ص١٤٠، وانظر أيضاً: نظرية المعرفة والإدراكات الاعتبارية، ص١١٧، وانظر أيضاً: أسس الفلسفة، ص١٧٥، تعليقة مرتضى مطهري على هذا الموضوع، م.م.

(٢) سيّضح المقصود في سياق الكتاب.

في هذه السلسلة من المقالات، وهو الموضوع المتعلق بالتمييز والتفكيك بين الإدراكات الحقيقية والإدراكات الاعتبارية<sup>(١)</sup>.

ويعلق محمد تقي مصباح اليزدي على نفس الموضوع بالقول: «تعد المقالة السادسة» من الإعتبارات في كتاب (أصول الفلسفة والمنهج الواقعي) بحثاً جديداً ومبتكراً في الفلسفة الإسلامية، وإذ كانت له جذور في السابق بقدر ما<sup>(٢)</sup>.

ولا يقتصر الأمر على أصل الفكرة، بل يشمل الابتكار بعض الأفكار الأساسية التفصيلية الواردة في البحث، كالعلاقة بين الإدراكات الإنسانية والأصلين البيولوجيين، أصل بذل الجهد وأصل الإنسجام والتكيف مع الإحتياجات.

ويقول المطهري في هذا الخصوص: «إن الحكماء الذين كانوا مؤيدين لنظرية ثبات العقل والأصول العقلية من قبيل أرسطو، والفارابي، وابن سينا، وصدر المتألهين في الشرق، وديكارت وأتباعه في الغرب لم يتعرضوا لهذا الموضوع، وحسب ما وصل إليه إطلاعنا، فإن هذه هي المرة الأولى التي تدرس فيها علاقة الأفكار والإدراكات بهذين الأصلين البيولوجيين: أصل بذل الجهد من أجل الحياة، وأصل الإنسجام مع الإحتياجات، وذلك ضمن هذه المجموعة من المقالات»<sup>(٣)</sup>.

(١) أسس الفلسفة، ج ٢، ص ٦، وانظر نظرية المعرفة والإدراكات الاعتبارية، ص ١١٨، م.س، وانظر أيضاً مجموعة رسائل العلامة، ص ٣٤٠، م.س.

(٢) الطباطبائي، محمد حسين، رسالة التشيع في العالم المعاصر، بيروت: مؤسسة أم القرى، ط ١، ١٩٩٧م، ص ٤٠٠.

(٣) أسس الفلسفة، ج ٢، ص ١٨٣، م.س.



ويقول أيضاً: «إن الأصلين البيولوجيين الذين نحاول معرفة علاقة الأفكار والإدراكات بهما أصلاً جديداً، لم يمضِ على دخولهما الساحة العلمية سوى قرن ونصف، وقد نال هذان الأصلان تأييداً ودعمًا من شخصيتين مشهورتين هما: لا مارك (١٧٤٤ - ١٨٢٩م)، ودارون (١٨٠٩ - ١٨٨٢م) وصحيح أنه قد التفت إلى هذين الأصلين في الماضي بشكلٍ مختصر، ولكن لا شك أنه كان إلتفاتاً بسيطاً وطفيفاً»<sup>(١)</sup>.

إذن، فمسألة التفكيك بين الإدراكات الحقيقية والإدراكات الاعتبارية من جهة، ومسألة ربط الإدراكات الاعتبارية باحتياجات الحياة وعوامل البيئة من جهة أخرى، تشكلان موضوعاً جديداً انفرد العلامة الطباطبائي في طرحه ودراسته في الساحة العلمية.

### أهمية البحث في الإدراكات الاعتبارية:

إن تناول العلامة الطباطبائي مسألة الإدراكات بشكلٍ عام، وتركيزه على الإدراكات الاعتبارية بشكلٍ خاص في معظم مؤلفاته، كذلك تخصيصه لمقالة كاملة ومستقلة في كتابه (أسس الفلسفة والمذهب الواقعي) ليتناول بالبحث والتحليل مسألة الاعتباريات، يدل على أهميتها وتأثيرها على المعرفة الإنسانية من وجوه مختلفة، أبرزها:

أ - تفسير كيفية تشكّل الكثير من المفاهيم الاعتبارية العملية، والتي هي في الحقيقة توصيفات إجتماعية هامة وحيوية من قبيل اللغة والكلام والرئاسة والقواعد الإجتماعية المختلفة.

(١) م.ن، ج٢، ص ١٨٢.

ب - إن وعي الفرق بين الإدراكات الحقيقية والإدراكات الاعتبارية، والتمييز والتفكيك بينهما، يمنع من الوقوع في خطأ منهجي خطير في البحث والدراسة، وذلك بتعميم الأساليب العقلية الجارية في الحقائق لتشمل الإعتباريات أو العكس، وستكون النتائج بالتالي خاطئة.

وأشار إلى هذه النقطة بالتحديد مرتضى مطهري حيث يقول: «إن التمييز والتفكيك بين الإدراكات الحقيقية والإدراكات الاعتبارية لازم وضروري جداً، وعدم التمييز بينهما مضر وخطير جداً، وعدم التمييز هذا هو الذي أورد كثيراً من العلماء المهالك، فقاس بعضهم الإعتبارات على الحقائق، واستعملوا الأسلوب العقلي المختص بالحقائق في الإعتبارات، والبعض الآخر سار بعكس هذا فأخذ نتيجة دراسته في مورد الإعتبارات وعممها لتشمل الحقائق، فظن أن الحقائق - مثل الإعتبارات - مفاهيم نسبية متغيرة للإحتياجات الطبيعية»<sup>(١)</sup>.

ج - بروز جملة من النتائج الجديدة مع هذا البحث، إذ تم إعادة النظر في العديد من المباحث العقلية، ومنها مبحث العلة وتقسيمها المعتاد إلى فاعل بالقصد والإختيار وفاعل بالجبر، فلم يوافق الطباطبائي على هذا التقسيم.

فإنه - «ليس هناك أي تفاوت عقلي بين الفاعل بالقصد والفاعل بالجبر، فالإثنان متساويان في جميع المبادئ الإختيارية، ولا يفترقان إلا من جهة القوانين الجارية في السنن الإجتماعية بمنظور حفظ مصالح

(١) اسس الفلسفة، ج ٢، ص ١٧٦، م.م.

المجتمع، فللأعمال الصادرة عن الفاعل بالقصد آثار لا تترتب على الأعمال الصادرة عن الفاعل بالجبر»<sup>(١)</sup>.

د - إغناء البحث المعرفي (إبستمولوجي) من خلال التوفيق في طبيعة المفاهيم ومناشئها ومجالات الاستفادة الصحيحة منها.

هـ - حماية المباحث الفلسفية التي موضوعها الحقائق من تغلغل المباحث الإعتبارية؛ وكان العلامة الطباطبائي حريصاً على هذا الفصل ولذا امتنع دائماً عن استخدام المقدمات المتداولة في مجال المواضع الاجتماعية وأمثالها، في تشكيل البراهين العقلية، كما لم يجمع في مكان واحد، ولم يخلط المسائل التي تؤمن بالضرورة والإمكان والامتناع مع القضايا التي تدرس من زاوية الحسن والقبح والإباحة»<sup>(٢)</sup>.

مما تقدّم، يتبيّن أهمية الجهد الذي بذله العلامة الطباطبائي في تأصيل مسألة الإدراكات الإعتبارية، والتي أثرى من خلالها ساحة البحث المعرفي بدراسته لهذا الموضوع.

وعليه، فلنستعرض الإدراكات الإعتبارية كما شرحها العلامة

(١) رسالة التشيع في العالم المعاصر، ص ٤٣٧، م.م، انظر أيضاً: نظرية المعرفة والإدراكات الاعتبارية، ص ١٢٠، م.م.

وبعبارة أخرى: إن الفاعل بالقصد من الناحية النظرية يشترك مع الفاعل بالجبر بكافة الجوانب الاختيارية لجهة قصد صدور الفعل، إلا أن الاختلاف يحصل من جراء أن الفاعل بالقصد لا يلحظ بقصده الآثار المترتبة على فعله بخلاف الفاعل بالجبر الذي يكون أثر قصده لهذا الفعل محكوماً بعوامل خارجية مؤثرة من قبيل: الإكراه، أو حفظ الصالح العام وما شاكل. وللتوسع حول هذا الأمر راجع: نهاية الحكمة، م.م، ج ٢، ص ٢٦٥ - ٢٧٣.

(٢) نهاية الحكمة، ج ٢، ص ٢٠٢ - ٢٠٣، م.م.

الطباطبائي، إنطلاقاً من بعض العناوين ذات الصلة بالبحث: كالحاجة إلى الاعتبار، وحقيقة الاعتبار ومعانيه، وخصائص الاعتباريات وإمтиازها عن الإدراكات الحقيقية، ونشأة هذه الاعتباريات، وعلاقتها بأصلي الجهد والتكيف وصولاً إلى التقسيمات العامة والثانوية للإعتباريات.

### الحاجة إلى الاعتبار:

تناول العلامة الطباطبائي موضوع الحاجة إلى الاعتبار من ناحيتين: الناحية الأولى هي الكمال الإنساني، والثانية هي صدور الفعل، وهي مكمل للناحية الأولى كما سيّضح.

يرى العلامة الطباطبائي أن وجود الإنسان هو وجود ناقص بطبيعته يتطلع نحو الكمال، ويسعى إليه من خلال الحركة والفعل، حيث يعمل على جلب كل كمال لا تق بوجوده ويتفادى كل منقصة تبعده عنه.

غير أن الفعل يتوقف على حصول الإرادة له ليصير حتمي الصدور، فهي بمنزلة العلة لمعلولها، وهذه الإرادة إنما تتشكل من العلم الذي تدعن له النفس وتصديق به. إلا أن هذا الإذعان لا يصح أن يكون متعلقاً بالنسبة الخارجية بين شيئين خارجيين أيضاً، وهي نسبة حقيقية وضرورية، لأن ذلك لا يوجب حصول الإرادة ولا يستولدها في النفس، فلا بدّ وأن يكون الإذعان النفساني الموجب لحصول الإرادة متعلقاً بنسبة غير حقيقية، لا في نفسها ولا في طرفيها.

إن هذا التحليل يكشف عن حاجة الإنسان إلى الاعتبار كحاجته إلى الحقيقة في سعيه نحو الكمال؛ ومن البديهي، أن الإنسان في سعيه لتحقيق ما صدق به وأدعن له تؤكد حقيقة نوع الارتباط بين هذا العلم الذي هو اعتبار، والفعل الذي هو كمال وحقيقة؛ والإعتبار لا تعين له

من ذاته وإنما هو تابع للحقيقة، فإذا فرض الفعل متعددًا ومتغيرًا كان الاعتبار كذلك.

وبناءً عليه، فإنّ الكمال الإنساني لو فرض متعددًا ومتنوعًا بحسب جهاته وحيثياته، كان العلم الاعتباري كذلك، أي أن الكمال الإنساني يتضمن علومًا اعتبارية متعددة.

إن ما هو خير بالذات بالنسبة للإنسان وما هو كمال مطلق، لا يمكن الوصول إليه وحيازته من جميع الجهات إلاّ بنوع من الاستجماع لأفعال: منها ما هو فردي ومنها ما يتوقف على الاجتماع، فإلى جانب الخير بالذات هناك (الخير الإضافي) المماس والمتصل بالخير بالذات، وهو (الخير النافع في ظرف الاجتماع) كالأكل بالنسبة إلى الهضم، فإنه نافع إذا اجتمع معه وإلا فقد منفعته، كما أن هناك ما شر بالذات وآخر شرّ بالإضافة وهو (الضار) وعلى تماس بالشرّ بالذات؛ إذ هذه الأفعال كلها تتوقف على علوم وإذعانات غير حقيقية (إعتبارية) تتصل، ويختلط بعضها ببعض لتقف عند الخير بالذات والكمال بالقوة، لتحوله بالفعل المولدة له إلى كمال بالفعل<sup>(١)</sup>.

وفي تحليل آخر، يركز العلامة الطباطبائي على طبيعة العلاقة بين التكوين والفكر لإبراز الحاجة إلى الاعتبار، ويقسم ظواهر العالم إلى قسمين: موجودات حية (ذات شعور)، ويقصد بها الحيوان - كما عبّر عن ذلك المطهري في تعليقه على المقالة - وموجودات غير حيّة.

والموجودات الحية تتميز بأن كل فرد منها هو وجود طبيعي يضم

(١) انظر: أسس الفلسفة، ج٢، ص ١٩٥ وما بعدها مع تعليقه المطهري، م.م، راجع مجموعة رسائل العلامة، ص ٣٤٤ - ٣٤٦، م.م، وانظر أيضاً: نظرية المعرفة والإدراكات الاعتبارية، ص ١٢١ وما بعدها، م.م.

إليه مجموعة من الخصائص والأفعال التي تتم جبراً، من قبيل الغذاء والنمو والتكاثر؛ ولا شك أن هذا النظام التكويني يرخي بظلاله على تفكير الإنسان ومخيلته فيجعله تابعاً له.

لكن ذلك لا يلغي تأثير النظام الفكري بالمطلق على النظام التكويني الطبيعي، لأن الفعل الإرادي لا ينفك من تفكير خاص يخضع له الفعل ويتبعه. ومن هنا، فإن الطبيعة الإنسانية تصوغ مجموعة من الأفكار التي توسطها بينها وبين الأهداف والأفعال التكوينية المنشودة لمساعدتها في تحقيقها.

وكمثال توضيحي؛ يقدم العلامة الطباطبائي حالة الطفل في أيامه الأولى، فإن رغبة الأكل مركوزة في نفسه، وهو يتحسسها ليعطيها اسم الإرادة والمراد والمريد؛ ومن خلال التجربة يكتشف المواد القابلة للأكل ويميزها عن غير القابلة، ثم يستبدل الإرادة وتوابعها بالأكل والأكل والمأكول، فيقول بدل (لا بد أن أريد هذا المراد)، لا بد أن أتناول هذا المأكول، إن مفهوم (لا بد) يعني النسبة الوجوبية بين القوة الفاعلة (قوة الأكل مثلاً) وأثرها، وهي نسبة حقيقية، لكن الإنسان لا يضعها بين القوة الفاعلة والأثر الخارجي المباشر، بل يضعها دائماً بينه وبين الصورة العلمية الإحساسية الحاصلة عنده بسبب نشاط وحركة تلك القوة، وهذا نوع من الاعتبار يقوم على جعل النسبة الحقيقية في غير موردتها الحقيقي، لكي يتوصل من خلالها إلى تحقيق ذلك الأثر وتلبية الحاجة الطبيعية لديه، إن هذا الاعتبار يحتاجه الإنسان في جميع الموارد العملية في حياته<sup>(١)</sup>.

(١) أسس الفلسفة، ج ٢، ص ٢١٨ وما بعدها، م.م، وانظر: مجموعة رسائل العلامة، ص ٣٤٥ - ٣٤٩، م.م.

### حقيقة الاعتبار ومعانيه :

لا ينحصر معنى الاعتبار في الإصطلاح الخاص بموضوع البحث، بل هناك إصطلاحات أخرى من الضروري الإشارة إليها منعاً لاختلاطها ببعضها.

وقد عدّد الطباطبائي معاني (الاعتباري)، وأنهاها إلى خمسة :

الأول : الاعتباري بمعنى ما ليس منشأً للآثار الخارجية بالذات، في قبال الأصل الذي هو منشأً للآثار، وهو المعنى المتداول في مبحث أصالة الوجود والماهية<sup>(١)</sup>.

الثاني : الاعتباري بمعنى ما ليس له وجود منحاز ومستقلّ في نفسه عن غيره في قبال الحقيقي الذي له وجود منحاز، ومثال الأول المقولات كالإضافة بوجود طرفيها، ومثال الثاني الجوهر الموجود في نفسه<sup>(٢)</sup>.

الثالث : الاعتباري الذي هو من المفاهيم التي على نحوين : «إما حيثية مصداقها حيثية أنه في الخارج مترتباً عليه آثاره، فلا يدخل الذهن الذي حيثيته حيثية عدم ترتب الآثار الخارجية، لإستلزام ذلك إنقلابه عما هو عليه كالوجود وصفاته الحقيقية كالوحدة والوجوب ونحوها»، أو أنه ليس في الخارج كالعدم فلا ينتقل إلى الذهن، وهي المسمّاة بالمعقولات الثانية الفلسفية، وبعبارة أخرى أنها المفاهيم التي يكون عروضها في الذهن، واتّصافها في الخارج.

والنحو الثاني هو المفاهيم التي «حيثية مصداقها أنه في الذهن

(١) بداية الحكمة، ص ١٨٦، م.م، وانظر نهاية الحكمة، ص ١٨٧ - ١٩٠، م.م.

(٢) م.ن، ص.ن.

كمفهوم الكلي والجنس والفصل، فلا يوجد في الخارج وإلا لانقلب»<sup>(١)</sup>.

والمقصود من المفاهيم هو المعقولات الثانية المنطقية التي يكون عروضها واتصافها كلاهما في الذهن، وبالتالي لا تحقق لها في الخارج وإلا انقلبت ماهيتها عما هي عليه وتبدلت، مع أن ماهية الشيء التي هي معناه لا تتبدل، وإلا لزم التناقض.

ويبدو أن هذا الاصطلاح هو الاستخدام الشائع للإعتبار في كتب شيخ الإشراق، حيث يسمي جميع المعقولات، وحتى الوجود، بالإعتبارية<sup>(٢)</sup>.

الرابع: الإعتباري بمعنى التشبيه لوجود مناسبة ما، لأجل الحصول على غاية عملية، كما في إطلاق الرأس على زيد لكونه من قومه بمنزلة الرأس من البدن يقوم بسياستهم وتدير شؤونهم<sup>(٣)</sup>.

الخامس: الإعتباري بالمعنى الذي يعنينا بالبحث، أي هذه المفاهيم التي تستعار من مفاهيم نفس أمرية وحقيقية لأجل التوصل بها إلى الحصول على أهداف حيوية عملية<sup>(٤)</sup>.

إن هذه الإدراكات الإعتبارية الأخيرة تنتهي إلى ما هو أمر حقيقي، وهو منشأ انتزاعها سواء أكانت من العلوم التصورية أو التصديقية، والسبب في ذلك أن الذهن لا يملك القدرة على اختراع المفاهيم من ذاته بمعزل كامل عن الخارج، بل دوره الحكم والتجريد والانتزاع

(١) بداية الحكمة، م.م، ص ١٨٦.

(٢) نظرية المعرفة والإدراكات الاعتبارية، ص ١٢٥، م.م.

(٣) بداية الحكمة، ص ١٨٧، م.س.

(٤) نهاية الحكمة، ص ١٩٠، م.م.



والتحليل والتركيب والتعميم؛ وإن أي ابتكار لا بد وأن يستند إلى معطيات خارجية، فإذا كان صدق هذه المفاهيم على الخارج ثابتاً لا يتغير، فلاستنادها إليه<sup>(١)</sup>.

وهذا يعني أن بين الإدراكات الاعتبارية والأمور والمعاني الحقيقية نسبة في الذهن، ويرى العلامة الطباطبائي أن مبدأها هو مشاركة المعاني الحقيقية لها؛ إذ بدونها لا يمكن تحقيق الارتباط بين المعاني؛ ويعني بالمشاركة نوعاً من الاتحاد.

وعليه، فإن المعاني الاعتبارية هي نفسها المعاني الحقيقية بعد أن تتصرف بها قوة الوهم عند النفس فتستعير حد المعنى الحقيقي، وما يلحقه من حكم وتعطيه لشيء آخر تفرضه مصداقاً في ظرف التوهم، وهو معنى الاعتبار، لتترتب عليها بعد ذلك آثار حقيقية هي الأفعال الإرادية الموصلة إلى الكمال فالإعتبارات تتوسط بين حقيقتين، وهي حقيقة بالنسبة إلى مصداقها في ظرف التوهم<sup>(٢)</sup>.

إن هذه الإدراكات هي حصيلة الإلهامات والإحساسات الباطنية الحاصلة في النفس، إقتضتها قواها الفاعلة من المغذية والمولدة للمثل وغيرها. . بحسب ما ينقّرها أو يلائمها، مما يوجب حدوث صور من الإحساسات كالحب والبغض ونحوهما، ثم تعتبرها بمعنى الحسن والقبح وما ينبغي أو يجب أو يجوز أو لا ينبغي ونحو ذلك، ثم تتوسط هذه الإعتبارات بين النفس وبين المادة الخارجية والفعل المتعلق بها؛ ولذا لما لم يكن لهذه الإدراكات قيمة إلاّ العمل فسميت بالإدراكات الاعتبارية العملية.

(١) أسس الفلسفة، ج ٢، ص ٢٠٦، تعليقة مرتضى مطهري، م.م.

(٢) م.ن، ج ٢، ص ٢٠٧.

### خصائص الإعتباريات وإمّيازها عن الإدراكات الحقيقية :

بملاحظة حقيقة الإعتبارات ومقايستها بالإدراكات الحقيقية، يمكن الخروج بالنتائج التالية :

١ - إن الإدراكات الإعتبارية لا حدّ لها لفقدانها للماهية، فلا تندرج تحت مقولة من المقولات العشر المعروفة؛ وعليه، فلا جنس لها ولا فصل وكذلك لا تؤخذ في حد ماهية أخرى. نعم، لها حدود مستعارة من الحقائق التي يستعار لها مفاهيمها<sup>(١)</sup>.

٢ - إن الإدراكات الإعتبارية: وعلى خلاف الإدراكات الحقيقية، لا يمكن إقامة البرهان عليها، لأن من شروط البرهان أن تكون مقدماته ضرورية وكلية ودائمة، وهي لا تتحقق إلا في القضايا الحقيقية التي لها مطابق نفس الأمر والواقع، وهذا غير متوفر في الإعتباريات «أنى للمقدمات الإعتبارية ذلك وهي لا تتعدى حدّ الدعوى»<sup>(٢)</sup>؛ وبعبارة أخرى ليس لها قيمة منطقية.

٣ - إن الإعتباري يحمل على الواجب والممكن معاً كالوجود والحياة، بخلاف الحقيقي وإلاّ لزم أن يكون للواجب تعالى ماهية، مع أنه محال<sup>(٣)</sup>.

٤ - إن الإعتباري يحمل على أكثر من مقولة، بخلاف الحقيقي وإلاّ لزم أن يكون مجنساً بأكثر من جنس وهو محال<sup>(٤)</sup>.

(١) نهاية الحكمة، ج ٢، ص ١٩٠، م.م.

(٢) نهاية الحكمة، ج ٢، ص ١٩٠، م.م.

(٣) بداية الحكمة، ص ١٨٧، م.م.

(٤) م.ن، ص ١٨٣.

٥ - إنّ الإدراكات الاعتبارية تتوسط بين النفس وبين المادة الخارجية والفعل المتعلق بها ، وليس لها شأن الحكاية عن الخارج إذ لا مطابق لها في الخارج ، بل مطابقها موجود في ظرف التوهم ، في حين أنّ الإدراكات الحقيقية لا تتوسط بين الأفعال الإرادية والإنسان ، ولا يوجب حصولها للنفس تحقق إرادة ، ولا صدور فعل ، بل هي علوم وإدراكات تحصل من الفعل والإنفعال مع المادة الخارجية ، ولذا كان لها شأن الحكاية عن الخارج<sup>(١)</sup> .

٦ - إنّ الإدراكات الاعتبارية قابلة للتغير والتبدل ، وهي تتبع الإحتياجات الطبيعية والعوامل البيئية ، أما الإدراكات الحقيقية فهي ثابتة بنظر العلامة الطباطبائي ، ومن هذا فإنّ الاعتباريات قابلة للتطور والإرتقاء بخلاف الحقيقيات<sup>(٢)</sup> .

٧ - إنّ الإدراكات الاعتبارية نسبية ومؤقتة غير ضرورية ، في حين أنّ الإدراكات الحقيقية مطلقة ودائمة وضرورية<sup>(٣)</sup> .

#### نشأة الاعتباريات وبداية ظهورها :

إنّ حركات الإنسان وأفعاله والنشاطات التي تصدر عنه ، إنما تصدر عن علم وإدراك لمبادئ الفعل وغاياته ، أي عن إحساس وشعور ؛ فكل فعل يقوم به يسبقه إحساس إدراكي كالحب والبغض والإرادة والكراهة ، وعلى ضوء ذلك يتشخص الفعل ويتحدد مورده على نحو كلي ، وحتى يتميز مورد فعله هذا ونشاطه عن غيره ولا تختلط الأفعال ببعضها ويقع

(١) أسس الفلسفة ، ج ٢ ، ص ١٧٥ ، م.م .

(٢) م.ن ، ج ٢ ، ص ١٧٦ .

(٣) م.ن ، ج ٢ ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

فعل في مورد فعل آخر، يقوم الإنسان بتطبيق وإسقاط الصورة الإحساسية الإدراكية على المورد، ثم يصيِّره مورداً لتعلق قوته الفعالة به بإضفاء معنى الوجوب عليه، وذلك بأنه يوجد نسبة الوجوب بينه وبين الفعل، فيصدر عنه؛ وهذا هو معنى الوجوب الإعتباري الناشئ عن الضرورة الحقيقية. وبذلك يتضح أن جذور الإعتبار ومنشأه هي الإحساسات الباطنية القائمة على أساس العلم والإدراك.

إلا أنه في النوع الإنساني لا يمكن الظفر بالجذور الأساسية للإعتباريات لأنه قد خَلَف وراءه فترات زمنية ممتدة، وقطع مراحل تاريخية متعددة، فأتسعت خلالها حاجاته الفردية والنوعية التي اكتشفها بمرور الأيام، فازدادت تدريجياً إعتبارياته وأفكاره الجديدة وتعمّدت، فكيف نستطيع الوصول إلى الجذور الرئيسية لهذه الأعداد الغفيرة من الاعتبارات؟

يجيب العلامة الطباطبائي على ذلك باعتماد طرق ثلاثة، وهي:

أ - إن مجتمعنا المعاصر قد لَمَّ أطراف المعلومات الإعتبارية والاجتماعية بشكلٍ تدريجي، ولهذا فهو يلتقي ببعضها في أوج الإنفتاح عليها.

ب - نستطيع أن نظفر ببعض المعلومات في هذا المضمار، من خلال دراستنا للمجتمعات غير المتقدمة بما لها من أفكار اجتماعية غير معقدة نسبياً، أو من خلال دراسة المجتمعات الأخرى من سائر الكائنات الحية.

ج - التعمّق في دراسة النشاطات الفكرية والعملية للأطفال، فنحصل على الجذور الأولية للأفكار الاجتماعية أو الفطرية.

إلا أنه، وكما ذكر سابقاً، فإن صياغة العلوم الإعتبارية معلولة لما